رابطة العالم الإسلامي

الأمـانـة الـعـامــة

الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

ورقة عمل بعنوان

برامج عملية في مكافحة الإرهاب

إعـداد

الدكتور ناصر بن عبدالكريم العقل

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

مقدم إلى

المؤتمر الإسلامي العالمي

مكافحة الإرهـــاب

الذي تنظمه

رابطة العالم الإسلامي

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكة المكرمة

٣ - ٦ / جمادى الأولى / ١٤٣٦ هـ، الموافق: ٢٢ - ٢٥ / فبراير / ٢٠١٥ م

رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

صندوق البريد (٥٣٧) أو (٥٣٨) مكة المكرمة (٢١٩٥٥)

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٥٦٠٠٩١٩ – الفاكس: ٥٦٠١٣١٩ – ٥٦٠١٢٦٧

برقياً: رابطة – مكة، تلكس: ٥٤٠٠٠٩ و٥٤٠٣٩٠

www.themwl.org

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

conferences@themwl.org

واتس أب: ٠٠٩٦٦٥٠٣٣٩٦٣٢٠ :whatsApp

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإنه لا يمكن علاج أية مشكلة إلا بالقضاء على أسبابها وذرائعها، ومن الحقائق الشرعية: أن أعظم سبب لظهور الغلو والتكفير في كل زمان ومكان هو ظهور الفساد والانحرافات من البدع والمعاصي، والإعراض عن شرع الله، وانتهاك حرمات الدين والفضيلة، لذا فالحل الناجع للقضاء على الغلو هو السعي لتفادي هذه المفاسد الكبرى.

أما على سبيل التفصيل؛ فالحاجة مُلِحة إلى وضع استراتيجية شاملة، تتضمن برامج وخططاً عمليةً لمكافحة الإرهاب، مع العلم بأن كثيراً من البحوث والمقالات والمحاضرات والفتاوى المعاصرة؛ أسهمت في الحُكم والبيان وفي طرح مقترحات كانت جيدة في علاج هذه الظواهر الخطيرة[(١)]، لكنَّ الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهود، وفي هذا البحث رغِبتُ في التركيز على مكافحة الإرهاب (في المملكة العربية السعودية) على وجه الخصوص.

أولاً: المنهج العلمي لمكافحة الإرهاب:

١ - أهمية الوضوح والشفافية والصراحة في طرح قضايا التكفير والعنف والغلو وأسبابها، والاعتراف بوجودها وآثارها، ولا سيما بعد أن شاعت هذه الأمور عبر وسائل الإعلام والإنترنت والمواقع الإلكترونية ومجالس الناس الخاصة والعامة.

---

(١) انظر: الغلو في الدين، للدكتور عبد الرحمن بن مُعلا اللُّويحق ٥٣٢-٥٣٩.

٢- يجب عدم الخلط بين القضايا التي لها أصول شرعية وبين ما فيه مخالفة للشرع، فالجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ والولاء والبراء ونحوها، كلها أصول عقدية وثوابت شرعية معتبرة شرعًا بضوابطها، فيجب بيانُ الحق في ذلك، وبيانُ وجهِ الخطأ في تفسيرها وفهْمها لدى أهل الغلو، لا إنكارَها مطلقًا والتشكيكَ فيها كما يفعل بعض الجَهلة من الكُتَّاب والإعلاميين ونحوهم.

كما يجب عدم الخلط بين التكفير المشروع بشروطه؛ والدفاع المشروع، وبين التكفير المذموم والعنف والإرهاب والغلو، ولا سيما في الخطاب الرسمي وفي الخطاب الإعلامي وفي الفتاوى.

٣- كشف مواطن الإشكال واللبس والغموض في القضايا الحساسة التي يُهيج بها الغلاةُ عواطفَ الشباب وغَيرَتهم، كالكلام حول الأنظمة، والبنوك، والعلاقات الدولية، ودخول الكفار في جزيرة العرب، ودخول القوات الأجنبية وملابساته، أو مساندتها، وما يَصحب ذلك من الجهل والمبالغات، وإعلان الوجهة الشرعية التي أفتى بها العلماء في هذه القضايا، وتأصيل مالم يتم تأصيلُه شرعًا، وضرورة تحرير بعض المواقف والقرارات الرسمية التي هي مظنة المخالفة الشرعية، والرد على الشائعات التي تُروَّج حول ذلك، والأخبار التي لا أصل لها حول هذه الأمور ونحوها، فتؤصَّل ويُكشف الزيفُ عنها علَنًا وبصراحة ووضوح، فليس من العيب أن ندافع عن دولتنا بالحق، ولا أن تدافع الدولةُ عن نفسها بالحجة والبرهان، بل هو عين الحق والقوة والشجاعة والصواب، وهو مقتضَى النصيحة التي أمر الله بها، فتُحرَّر جميعُ المسائل المشْكَلة شرعًا، وتُربط بأصولها وقواعدها وأدلتها وفتاوى

العلماء، ويُربط ذلك كلُّه بنظام الحكم الذي يستند إلى الكتاب والسنة وينص على ذلك، ثم بيان أنه لو ظن أحدٌ مخالفةَ بعضِ الأنظمة والقرارات والمواقف والمعاهدات للشريعة؛ فإن المعهودَ أن الدولة لم تقصد الخروجَ عن الشريعة، وأن وجودَ الأخطاء لا يُلغي شرعيةَ الدولة وبيعَتَها وحقوقَها، لكنها توجب مناصحتها بالضوابط المشروعة؛ والسعيَ إلى تصحيح الخطأ بالرفق والحكمة.

٤- أهمية استقراء شبهات الغلاة أهل الإرهاب والمتعاطفين معهم، ودعاويهم وتلبيساتهم، والأمور الملتبسة عليهم، وتتبُّع مقالاتهم ومؤلفاتهم وسائر مزاعمهم، والتعرف على أساليب رؤوسهم وقياداتهم ومرجعياتهم، ثم الرد عليهم بالحجة والدليل والبرهان الشرعي والعقلي، والأسلوب العلمي الرزين، والحوار الجاد مع المنظِّرين والمتبوعين منهم، بعيداً عن الأساليب التي تَسلكها بعض وسائل الإعلام من التجريح والاستفزاز والخلط، مع أهمية الإشارة إلى أن أصول الغلاة على مختلف فئاتهم؛ ترجع إلى أصول واحدة أو متشابهة يمكن إسقاطُها بالأصول والثوابت الشرعية من قِبل المختصين، ويُغني ذلك عن الخوض في أكثر الجزئيات، فمن هذه الأصول والثوابت الشرعية:

١- أن الدولة (المملكة العربية السعودية) بحمد الله مسلمة، ويقوم نظامُها على الإسلام وتحكيم شرع الله تعالى، والتزام منهج أهل السنة والجماعة.

٢- وأن هذه الدولة (وفقها الله) أفضل دولة تمثل إمامةَ المسلمين وحقوقها وواجباتها، وأن المَلِك - وفقه الله - هو إمام المسلمين في هذه البلاد.

٣- وقوع البيعة وتَحقُّقها للدولة شرعًا؛ لأنها تَمَّت من أهل الحَل والعَقد من المسلمين في هذه البلاد، وبيان أن البيعة أصل شرعي عظيم في الدين، وأنها تَلزم كلَّ مسلم مواطن في هذه البلاد، ووجوبَ السمع والطاعة بالمعروف والنصح والدعاء للسلطان، وبيانَ ما يترتب على الإخلال بالبيعة من مفاسدَ عُظمى في الدين والدنيا، والتعرض للوعيد الشديد كما قال الناصح الأمين ﷺ: «**مَن مات وليس في عنقه بَيعة مات مِيتة جاهلية**»(١).

٤- التأكيد على قدر العلماء في هذه البلاد ومكانتهم، وأنهم هم أهل الحَل والعقد، وهم الذين يقررون المواقف المهمة، والأحكامَ في قضايا الأمة الكبرى، ومصالحها العظمى، وقد قاموا بواجبهم في بيان حكم الدين في سائر القضايا والأمور المهمة بما في ذلك الغلو والإرهاب، من خلال بياناتهم وكُتبهم وفتاواهم ودروسهم ومواقعهم الإلكترونية ومقالاتهم وردودهم وغيرها.

٥- تأصيل مبدأ وجوب رعاية المصالح العُظمَى للأمة ودرْءِ المفاسد الكبرى عن الحاكم والمحكومين.

٦- الكشف عن اعتبار شرعية المؤسسات القضائية والمدنية والعسكرية في البلاد تبعًا للزوم البيعة وحقوق الولاة والعلماء وشرعية نظام الحكم واعتبار أهل الحل والعقد.

٧- التأكيد على وجوب حِفظ الأمن؛ لأنه مسؤولية الجميع، ولأن الإخلالَ

---

(١) رواه مسلم برقم (١٨٥١)، وغيره.

به يَهدم الدنيا والدين، وهو أعظم فساد في الأرض؛ لأن الدين جاء بحفظ الضروريات الخمس: (الدين والنفس والمال والعِرض والعقل)، ولا يمكن تحقيقُ أدنى شيءٍ من ذلك إلا بالأمن، وكذا التأكيد على غير ذلك من الأصول الشرعية المعتبرة.

هذه الأصول الكبرى إذا حُررت مع الغلاة (ورؤوسهم بخاصة)؛ تَميَّز الحقُّ من الباطل، والهُدى من الضلال والهوى، وانهدمَتْ ذرائعُهم من أصولها.

وكانت للبلاد تجربة في عهد الملك عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ حين ظهرت آراءٌ حول الدولة وتصرفاتها وعلاقاتها، بعضها يشبه آراءَ الغلاة المعاصرين (في الموقف الحاد من الدولة)، فعولج ذلك أولاً بحوار العلماء بعضِهم مع بعض ومع المخالفين، واستقر الأمر على الأصول التي ذكرتُها آنِفًا، والتي تقوم على البيعة والجماعة والأمن والسعي للإصلاح بالمناصحة والبيان، ولو عَلم الغلاةُ المعاصرون أنه ينطبق عليهم قول النبي ﷺ: «**يأتي في آخِر الزمانِ قومٌ حُدَثاءُ الأسنانِ، سُفَهاءُ الأحلام... الحديث**»[1]؛ لو علِموا ذلك لارتدعوا عمّا نهَجوه من هذا المزلق العظيم.

ثانياً: المنهج العملي في مكافحة الإرهاب:

١ - طرْحُ برامج وخطط عملية مدروسة ومحددة ومبرمجة بعناية؛ لعلاج ظواهر الغلو بالحوار والمناقشة والحجة والتربية، وبالبرامج العلمية والإعلامية والتربوية والاجتماعية قريبة أو بعيدة المدى، تنطلق من أسس شرعية، ومنطلقات علمية قوية وعملية قابلة للتنفيذ.

---

(١) صحيح البخاري رقم (٥٠٥٧).

٢- وفي الجانب العقدي والفقهي: يجب أن يتصدى للإرهاب كلٌّ من العلماء، والمؤسسات التربوية، وأقسام العقيدة والفقه والكتاب والسنة والثقافة الإسلامية، ومراكز البحوث، ومراكز خدمة المجتمع، والجامعات وبخاصة التي فيها تخصصات شرعية.

٣- تقديم الدعم المالي للبحوث والدراسات والمواقف الإيجابية في محاربة الغلو والإرهاب وتخصيص حوافز مشجعة لها.

٤- وضع منهج عملي لاستنهاض هِمم العلماء والدعاة والمفكرين والمربين؛ للإسهام في حل المشكلة وتخفيف آثارها والحد من انتشارها، وتنسيق جهودهم بأكثر مما هو حاصل، وبكل الوسائل المتاحة؛ والتقصير هنا حاصل؛ فمثلاً لا نعرف أن هناك خطوات جادة ومستمرة في اللقاء المباشر مع المختصين من أساتذة الجامعات والقضاة والدعاة من قِبل المسؤولين في الدولة -إلا القليل- للتشاور والتعاون في حل هذه المشكلات الكبرى، اللهم إلا لقاءات المناسبات العامة والمجاملات ونحوها، وهي لا تكفي، وحين أَهابَ الأمير نايف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالعلماء والدعاة للإسهام الجاد في علاج الغلو، لم يتحول ذلك إلى برامج عملية واستراتيجية شاملة.

وعليه فيجب على الجميع طرحُ المشكلة بوسائل الإعلام ومؤسسات التربية والتعليم، بأسلوب علمي مدروس، لا بما يحصل في بعض اللقاءات والبرامج والإسهامات شِبه العفوية وغير المُعَدّة إعداداً جيداً.

٥- التأكيد على ضرورة نهوض المجتمع كله بجميع أطيافه، لا سيما أهل الحل والعقد وعِلية القوم في المجتمع، من العلماء والأمراء وأهل

الرأي والمربين والآباء والأمهات والأسرة وغيرهم، في ممارسة دورهم الريادي في تحصين الأجيال، والانفتاح الإيجابي على الناس، وضبطهم بالمرجعية الدينية والقَبَلية والاجتماعية والرسمية.

وأول من يعنيهم الأمر: العلماء وكبار المسؤولين في كل منطقة؛ فيجب لزامًا التأكيد عليهم بفتح أبوابهم للشباب وعامة المجتمع، وأن يخصِّص كلٌّ منهم وقتًا يوميًا أو أسبوعيًا يستقبل فيه الناسَ ويوجههم، ويجيب عن أسئلتهم، ويسمع معاناتهم، ويقضي حاجاتهم، ويحاورهم، ويخصص للشباب المندفع وقتًا يحاورهم فيه، ويَرفق بهم، ويرشدهم، وأشهد أن غالب الشباب المندفع الذي قد يتعاطف مع الغلاة؛ مستعدون للرجوع إلى الحق إذا جرى حوارُهم برِفقٍ وسَعة صدرٍ وحِلْمٍ وتذكيرٍ بالأصول الشرعية، وهذا مجرَّب وناجح، لكنَّ العلماء والمسؤولين وأصحاب الرأي غالبًا مشغولون عن هذه المهمة، فانصرف كثير من الشباب إلى الفضائيات والإنترنت والمواقع الإلكترونية واللقاءات المغلقة التي يعقدها دعاة الغلو والإرهاب ودعاة السوء والفتنة والتيارات المعادية، والله حسْبُنا ونعم الوكيل.

٦- يجب إنشاء مراكز وجمعيات ومؤسسات متخصصة رسمية وغير رسمية، تُعنى بهذه الأمور، يكون فيها باحثون ومتخصصون متفرغون يَعكُفون على البحث والدراسة والحوار والمناصحة، وتُوفَّر لهم الإمكاناتُ اللازمةُ والوسائلُ العلميةُ والإعلاميةُ وغيرُها.

٧- حَبَّذا لو كان في أجهزة الدولة ومؤسساتها المعنية مراكزُ وإداراتٌ متخصصة وخبراءُ في العقيدة والفكر والتيارات المعاصرة: كالداخلية، والإفتاء، والشؤون الإسلامية، والهيئات، والشورى، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والثقافة والإعلام، والصحف، والعمل، والشؤون

الاجتماعية، ورعاية الشباب، وما كان موجوداً منها[١] يُطوَّر، ويُفعَّل، ويُدعَّم، ليؤدي الدورَ بكفاءة عالية في هذه الظروف، ويكون بينها تنسيق وشراكات.

٨- توسيع دائرة الفتوى والمفتين نوعاً وعدداً وطريقةً، وإنشاء دوائرَ للفتوى في كل المناطق واسعة الصلاحيات، كبيرة الإمكانات، تتصدى لحاجات المجتمع ومشكلاته وإشكالاته الكبيرة والكثيرة والخطيرة[٢]، وكذلك الدعوة والشؤون الإسلامية، فالناس في هذه البلاد لا تزال ثقتُهم بعلمائهم جيدةً على الرغم مما حدث لها من صَدْعٍ كبير، لكن لم تتوافر للعلماء الإمكاناتُ والوسائلُ المتطورة لسد حاجةَ الناس، ولا يزال عدد الذين يُسمح لهم بالفتوى على نطاقٍ إعلامي محدودٍ جداً.

٩- كبار المسؤولين من المدنيين والعسكريين بحاجة مُلِحة إلى دورات مُركَّزة في أصول الدين وثوابته ومسلَّماته، وأصول الغلو واتجاهاته، والقواعد الشرعية حول الحاكم والبيعة والسمع والطاعة والجماعة والأمن، وضروريات الأحكام، ونحو ذلك مما يؤدي الجهلُ به إلى الاستهانة والاستهجان لمقام المسؤول والحط من قدره.

١٠- أهمية تفعيل عمل رئاسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الجانب العقدي والفكري، والارتقاء بمستواها من حيث الوظائف

---

(١) يَحسُن التنويهُ إلى أنه توجد في كثير من قطاعات الدولة (العسكرية والمدنية)؛ إداراتٌ تُعنى بالشؤون الدينية والدعوة والإرشاد.

(٢) بحمد الله شرعت الدولة في تعيين مفتين في مناطق المملكة، ولا يزال الأمر يحتاج للمزيد.

والإدارة، والوسائل والإمكانات والدراسات، بحيث يُنهض بها (كما كان الأمر في هيئة التحقيق والادعاء التي وصلت إلى مستوىً مشرِّف وأداءٍ متميز، وحققت للدولة والمجتمع والقضاء خدماتٍ مشكورة)، وهكذا يجب أن تكون الهيئات، وهذا مما سيقضي على كثير من دعاوى الغُلاة بإذن الله.

١١- توجيه رسائل وبحوث علمية مؤصَّلة (ومطويات) تُطرح بكل الوسائل المتاحة ولا سيما الإنترنت، وتكون من متخصصين ذوي علم وثقافة وخبرة، وتعالج هذه الرسائلُ القضايا الكبرى بأسلوبٍ مُيسَّر.

١٢- الإسراع بإصدار تراخيص العمل للجمعيات والأنشطة الخيرية والمؤسسات التطوعية؛ لأنها تستوعب كثيراً من طاقات الشباب، وتَسُد فراغَهم، وتمتص عواطفهم، وتَشغلهم بما هو أنفع لهم في دينهم ودنياهم.

ومن عوامل النجاح في محاربة الغلو والإرهاب: أنه كما جدّت الدولة مشكورة والعلماء والمفكرون، في معالجة مظاهر الغلو والعنف؛ يجب بالمقابل الجد في معالجة المظاهر المعاكسة التي تدفع إلى العلمنة وتستهدف ثوابتَ البلاد (كالطعن في العقيدة والأخلاق والسلف الصالح) مِن قِبل بعض مَرضَى القلوب والعقول الذين يستفزون كلَّ مسلم، فضلاً عن المتدين الغيور، كما يكون في بعض الصحف التي تُسهم في تغذية العنف بإيوائها لكُتَّاب ومقالات تخالف ثوابت الدين، وهذا مما يؤكد ضرورة وجود متخصصين في هذه الأمور في الصحف المحلية ووسائل الإعلام.

إن الغلو والتكفير أو ما يسمى: (التطرف الديني والإرهاب) لا يمكن

علاجُه علاجًا حاسمًا إلا بأمرين، هما:

١- الحوار الجاد والمجادلة بالتي هي أحسن، ومن خلال النصوص الشرعية والقواعد المعتبَرة من قِبل الراسخين والمتخصصين الذين يحترمهم المُحاور، ويعترف بجدارتهم.

٢- الجِد والحزم في معالجة أسباب الغلو بعد إقامة الحجة وكشف مواطن الانحراف.

إن أكثر ما يثيره أهلُ الغُلو والتكفير مبنيٌّ على أوهام وظنون وشائعات وتلبيس، ثم أدى ذلك إلى التهاجر والقطيعة بينهم وبين العلماء والمفكرين ورجال الدولة، مما أدى إلى إسقاط شرعية الدولة ومرجعية العلماء والأحكام الجائرة والمواقف الحادة من قبل الغلاة.

فالحل الأول هو كشف الحقائق، والشفافية، والحوار الجاد، واللقاء المباشر، وفتح الأبواب لضحايا الغلو بضوابط.

ولأن من أسباب الغلو والتكفير: بروز أفكار وآراء محادّة للدين والفضيلة، لذا يجب أن تضبط التعدديةُ وحريةُ الرأي التي ظهرت الدعوةُ إليها أخيراً بالضوابط الشرعية؛ بحيث تكون التعددية في الاجتهادات لا في العقيدة والمسلَّمات والثوابت وما يُخِل بالأمن، ولا تكون ترويجًا للفِرق والبدع والأهواء والعُنف؛ فالبلد بلد إسلام وسُنة، وسيبقى كذلك.

وأرى أن تجاوز هذه الثوابت من قِبل بعض الجاهلين؛ كان من أسباب تصاعد الغلو والتكفير وذرائعه، ولا يزال.

فلزامًا على من يهمه الأمر من العلماء والمسؤولين وأهل الحَل والعَقد والمربِّين، أن يسعوا جادين إلى حماية عقيدة الأمة وأخلاقها وكِيانها وأمنها

وجماعتها من أوضار الأهواء والبدع والمعاصي، ومن غوائل الانحراف والفساد كله؛ لتنقطع ذريعةُ الغُلاة.

١٣- ويجمع ذلك كلَّه: وضْعُ استراتيجية شاملة لعلاج الغلو ومكافحة الإرهاب، تشارك في إعدادها كل الجهات المعنية- الرسمية وغير الرسمية- تُجمع من كل أصحاب الاختصاص: العلماء، والمفكرين، ورجال الأمن، والخبراء، وتجتمع فيها الجهود المبعثرة، والاجتماع والتشاور يبارك الله فيه، يتحقق فيها وعْدُ الله: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٦].

هذا ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ونسأله جل جلالُه أن يقينا شر الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن يجمع كلمتنا وجميعَ المسلمين على الحق والهُدى، وأن يُعز الإسلامَ وينصر المسلمين في كل مكان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وصلى الله وسلم وبارَك على نبينا محمد وآله، ورضي الله عن صحابته أجمعين والتابعين ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.